

لا يسمّى النظام «اتفاقية تعاون». في السعودية يكون الانعقاد وفق نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ: الإيجاب والقبول (المادة 31)، والمسائل الجوهرية (المادة 42)، والوعد بالتعاقد (المادة 43). [4][1] فورقة فيها المسائل الجوهرية ولم يكتب أنها غير ملزمة قد تُحمل على أنها عقد. ومواد الانعقاد في الإمارات وفق المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 قيد المراجعة، فلا يُذكر رقم مادة. [2][3] وهي لا تُنشئ شركة. [7][8]

➔ **نظام المعاملات المدنية:** <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

➔ **بوابة الأنظمة بوزارة العدل:** <https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMP-Kyv3NtQLg>

➔ **بوابة تشريعات الإمارات:** <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws>

الإمارات: المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025، نافذ في 1 يونيو 2026. ومواد الانعقاد قيد المراجعة. لا رقم مادة. [2]
البحرين وقطر والكويت وعمان: قيد المراجعة. لا رقم مادة.

اتفاقية تعاون

عقد لعمل مشترك محدود بين طرفين في الخليج. وهي لا تؤسس شركة وليست اقتسام ربح كشراكة ما لم تضبط الورقة ذلك. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين].

البند (1): الأطراف

حُررت هذه الاتفاقية في [التاريخ] بين [الطرف الأول: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان] و[الطرف الثاني: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان] (ويُسمّى كلٌّ منهما «الطرف»).

البند (2): الغرض والمحل

يتعاون الطرفان على [صفوا العمل] في [الإقليم]. وخارج المحل: [●]. وعبارة «التعاون في المجالات المشتركة» لا تكفي.

البند (3): طبيعة العلاقة

هذه الاتفاقية ترتيب تعاقدى للعمل في البند (2). وهي لا تؤسس شركة ولا تقتسم ربحاً بوصفهما شريكين ما لم يقل البند (4) ذلك كتابة.

البند (4): التزامات كل طرف

يلتزم الطرف الأول بـ: [المهام، والمخرجات، والتواريخ].

ويلتزم الطرف الثاني بـ: [المهام، والمخرجات، والتواريخ].

ولا يوقع أي طرف عن الآخر ولا يلزمه إلا بتفويض مكتوب مستقل.

البند (5): التكاليف والسرية

يتحمل كل طرف تكاليفه، ما لم يُكتب هنا تقسيم آخر: [●].

خيار. [●] لمدة [●] شهراً بعد انتهاء هذه الاتفاقية يحفظ كل طرف سرية المعلومات غير العلنية التي يشاركه الآخر لهذا العمل، ولا يستعملها إلا فيه.

البند (6): المدة

تسري هذه الاتفاقية من [التاريخ] إلى [التاريخ أو الحدث]. ويجوز لأي طرف إنهاؤها بإخطار كتابي مدته [●] يوماً، ما لم يكن مخرج مقبول ما زال واجب الإتمام.

البند (7): ما ليست عليه هذه الاتفاقية

- (أ) لا تؤسس شركة. استخدموا [عقد التأسيس](#) أو [النظام الأساس](#).
- (ب) لا تقسم ربحاً بوصفهما شريكين. استخدموا [عقد الشراكة](#).
- (ج) إن كان النص قصداً فقط بلا التزام بالأداء فاستخدموا [مذكرة التفاهم](#).
- (د) رأس المال مقابل نسبة ملكية موضعه [عقد الاستثمار](#).

البند (8): القانون والتوقيع

تخضع لقوانين [الدولة]. ويرفع النزاع إلى [محاكم ● / التحكيم وفق ●]. وهي بالعربية والإنجليزية، ويُقدّم العربي في السعودية.

الطرف الأول: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]
الطرف الثاني: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات السعودية

نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ. [4][1]

البند	ما يثبت النص
لا نظام بهذا الاسم	لا مادة عنوانها «اتفاقية تعاون». واسم الورقة لا يحسم الانعقاد.
المادة 31	ينشأ العقد بارتباط الإيجاب بالقبول لإحداث أثر نظامي. [4]
المادة 42	الاتفاق على المسائل الجوهرية يكفي ما لم يُربط الانعقاد باتفاق لاحق على الباقي. [4]
المادة 43	الوعد بالتعاقد لا يلزم إلا إذا عُيِّنت المسائل الجوهرية والمدة. [4]

ملاحظات الإمارات

مواد الانعقاد قيد المراجعة. [2][3]

البند	ما يُعمل به
النظام	قانون المعاملات المدنية هو المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025، نافذ في 1 يونيو 2026. [2]
مواد الانعقاد	قيد المراجعة. لا رقم مادة.
الشركة	المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021. وهذه الورقة لا تؤسس شركة. [8]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معنية. آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-اتفاقية-تعاون / <https://www.qanu.ai/ar/> · آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] بوابة الأنظمة بوزارة العدل، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ <https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMP-Kyv3NtQLg>
- [2] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية) <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>
- [3] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، أين تُنشر القوانين الاتحادية <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws>
- [4] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>
- [5] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدأيا)، بوابة نظام حماية البيانات الشخصية <https://dgp.sdaia.gov.sa/wps/portal/pdp/home>
- [6] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قوانين حماية البيانات <https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws>
- [7] نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1 هـ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1>
- [8] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قانون الشركات التجارية (مرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021) <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies>